

نواب: لن نسكت .. والحكومة مطالبة بإيضاح الحقائق للشعب

«النفوق» .. سيد الموقف

■ فيصل الكندري:
ضرورة معالجة الوضع بصورة سريعة لأن ما يحدث كارثة تهدد مصادر أمننا الغذائي

بدا واضحاً أن ظاهرة نفوق الأسماك باتت مشكلة كبيرة خصوصاً مع تزايد كميات الأسماك النافقة على الشواطئ في البلاد، وتردد شائعات حول تلوث الكائنات البحرية بمادة الزرنيخ السامة، على الرغم من نفي وزارة الصحة ذلك. القضية بدأت تأخذ بعداً أوسع مع التدخل النيابي والدعوة إلى أن تقوم الحكومة بمسؤولياتها وتنتهج الصراحة والشفافية مع الشعب، وأيضاً مع رفض «اتحاد الصيادين» اتهامات «البيئة» له بتلوث البحر، مستنكراً أن تتخذ «البيئة» شماعه لكل المشاكل التي تصيب الجون. وفي هذا الإطار أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة د. أحمد الشطي أن مختبر الأغذية بالوزارة لم يصدر عنها أي بيان حول نفوق الأسماك مؤخراً، لافتاً إلى أن المختبر يقوم باستلام وفحص الأسماك المحولة إليه من بلدية الكويت المحلية منها أو المستوردة وأضاف أن المختبر لم يقع في ذات السياق بفحص أي من الأسماك النافقة.

وقال الشطي أن وزارة الصحة تؤكد بأنها تقوم بدورها التثقيفي والتكاملي مع كل الجهات ذات العلاقة بسلامة الغذاء وعلى رأسها الهيئة العامة لحماية البيئة حيث أن الوزارة ملتزمة بحماية الغذاء بالمستويات المطلوبة لحماية المجتمع. وذكر أن وزارة الصحة تدعو عموم الجمهور الكريم إلى عدم شراء الأسماك من المواقع والمناطق غير الرسمية التي لا تخضع إلى حتى الحد الأدنى من مواصفات وشروط سلامة الغذاء.

من جانبه أكد النائب د. عبد الكريم الكندري أن ظاهرة نفوق الأسماك وحالة التلوث التي تشهدها الحياة البحرية يستوجب من الحكومة إعلان حالة استنفار للموقف أولاً على أسباب هذه الأزمة وإيجاد الحلول لها وكذلك محاسبة المسؤولين عنها ومن حاول التقليل من حجم المشكلة وإظهارها بأنها حالة عابرة أو أن نفوق الأسماك كان بسبب رميها من الصيادين. وأوضح النائب د. الكندري بأنه سيطلب من المجلس تكليف لجنة شؤون البيئة التي تم تشكيلها في آخر جلسة بالتحقيق مع هيئة البيئة ووزارة الصحة حول أسباب ظاهرة نفوق الأسماك وتلوث الحياة البحرية مؤكداً بأن الحكومة وعلى رأسها سمو رئيس الوزراء تتحمل نتائج ما حصل فظاهرة نفوق الأسماك ليست جديدة ويفترض بأن الملائين قد انقبت لمعرفة سببها والحد منها. وختم النائب د. الكندري بأن المخزون الطبيعي من الأسماك وسلامة الحياة البحرية يفترض



فيصل الكندري

■ خليل الصالح:
قضية نفوق الأسماك على سواحل الجون تتطلب موقفاً مسؤولاً من الحكومة

■ ماجد المطيري:
لو لم تتحرك الحكومة سريعاً فإن الشائعات ستزداد حول أسباب النفوق



خليل الصالح



ماجد المطيري

■ عبد الكريم الكندري:
يجب على الحكومة إعلان حالة استنفار للوقوف على أسباب الظاهرة



أحمد الشطي

■ «الصحة»:
مختبراتنا لم يصدر عنها أي بيان حول نفوق الأسماك ولم يفحص أي منها



النفوق على شواطئ الجون

■ نقوم بدور تنسيقي تكاملي مع كل الجهات ذات العلاقة بسلامة الغذاء، وعلى رأسها «البيئة»
■ لا تشتروا الأسماك من المنافذ غير الرسمية التي لا تخضع لشروط سلامة الغذاء
■ «اتحاد الصيادين»: نرفض اتهامات «البيئة» للصيادين ولا يعقل أن نكون شماعه لجميع الانتهاكات للجون
■ لابد من إعلان الحقائق كاملة حول الأسماك التي تنفق داخل البحر من شدة التلوث
■ الصيادون حريصون على سلامة البيئة البحرية أكثر من غيرهم لأنها مصدر رزقهم الوحيد

ضرورة الاستعداد لمواجهة أي أمر كهذا ؟ وابن هي الفرق المختصة التابعة للهيئة العامة للبيئة من ذلك ؟

وتوضيح كافة التفاصيل دون إخفاء أي معلومة ؟
■ وأضاف الكندري : « أين هو استشعار الأجهزة المعنية في

عام، دون أن تكون لها معالجة جذرية وحاسمة ، فائلاً أن هذا الأمر لن يمر مرور الكرام ويجب فتح تحقيق في هذا الأمر

تهدد أهم مصادر أمننا الغذائي. واستغرب من تهاون الهيئة العامة للبيئة في معالجة هذه القضية التي تتكرر في كل



عبد الكريم الكندري

ومطالب الكندري السلطتين التشريعية والتنفيذية تحمل مسؤوليتهم تجاه هذا الأمر ومحاسبة أي جهة مقصرة أو متسببة. من جهته أكد النائب خليل الصالح أن قضية نفوق الأسماك على سواحل جون الكويت تتطلب موقف مسؤول من الحكومة معلناً عن تبنيه طلب تكليف لجنة شؤون البيئة البرلمانية بالتحقيق في القضية بكل أبعادها. وشدد الصالح في تصريح صحافي على ضرورة الكشف عن الأسباب الحقيقية لتكرار هذه الظاهرة التي تهدد الثروة السمكية للبلاد وتثير المخاوف حول وجود مواد سامة وضارة بالبيئة وصحة الإنسان.

وأوضح أن بيان الهيئة العامة للبيئة الصادر أخيراً بشأن نفوق الأسماك كشف معلومات خطيرة شديدة بجرأة الهيئة في إعلان هذه التفاصيل عن الإجراءات المناسبة تجاهها. ودعا إلى أن يستند إلى اللجنة مهمة بحث حقيقة تسمم مياه الكويت من عدمه مشدداً على ضرورة الاستعانة بالخبرات الكافية لوضع النقاط على الحروف في هذا الملف. وأشار إلى أن تكرار نفوق الأسماك بين الفترة والأخرى يعني أن أسباب النفوق و احتمالية وجود أخطار تهدد البيئة البحرية قائمة، مؤكداً أن على مجلس الأمة أن يتصدى لهذه الكارثة ويضع الحكومة أمام مسؤولياتها.

وأوضح الصالح أنه يجب دراسة علاقة زيادة معدلات مرض السرطان في الكويت وما يثار عن تسمم المياه والتلوث البيئي. إلى ذلك أصدر الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك بياناً حول مشكلة نفوق الأسماك رفض فيه اتهامات الهيئة العامة للبيئة للصيادين بتلوث البحر. وقال الاتحاد في بيانه، وكان هيئة البيئة لا تجد سوانا شماعه لتعلق عليها جميع الانتهاكات التي تحدث في البحر وخاصة جون الكويت والصيادون يربطون منها. وقال الاتحاد «بعد اكتشاف بعض الحقائق أمام الهيئة ووقوفها على أسباب نفوق الأسماك تعود مجدداً إلى إحام

الصيادين بين الحين والآخر والزج باسم الصيادين ضمن الجهات للمهمة. وطالب الاتحاد الهيئة العامة للبيئة بإعلان الحقائق كاملة دون توجيه اتهامات بلا أدلة، عن الأسماك التي تسمت داخل البحر من شدة التلوث، فائلاً أن الهيئة المختصة توجه التهم جزافاً دون تحقيق رغم مشاهدتها وتوليق مصور لعمليات النفوق وهي تحدث لبعض أنواع الأسماك والتي نشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي ولكن الاتهام يوجه للصيادين وبإصرار دون الاعتراف بحقيقة كارثة النفوق في بعض السواحل البحرية لمناطق محددة. وأضاف البيان نحن الصيادون حريصون على سلامة البيئة البحرية أكثر من غيرنا لأنها هي مصدر رزقنا الوحيد، فهل هناك عاقل من الممكن أن يدمر مصدر رزقه، ولهذه الحقائق يجب على الهيئة أن تتحمل مسؤولياتها وتحمي البيئة البحرية وتمنع الملوّثات والمخاميل والصرف في الجون الذي يعتبر أكبر ثاني محمية حاضنة للأسماك على مستوى العالم.

وتساءل الاتحاد «ما علاقة الأسماك غير الاقتصادية التي يقولون أن الصيادين هم من يعيدون رميها في البحر بظاهرة النفوق خاصة أن الصيادين مقيدون بمناطق صيد محددة وبدياه حدود مناطق صيدهم تبدأ من خارج جون الكويت. وشدد الاتحاد على أن التخييط في تصريحات البعض دليل على المكابرة والتمسك بالرأي الخاطئ» رغم ظهور الحقائق البيئية والتي لا تدع مجالاً للشك أن هناك بالفعل حادثة نفوق للأسماك وهناك فريق يعلم بهذا النفوق ورغم ذلك سكت عن قول الحق والتزم الصمت وفريق آخر ينسب سببه إلى الصيادين مبررين رأيهم بأنهم يرمون الأسماك غير الاقتصادية، وهذا غير صحيح ولم.

واستغرب الاتحاد من القول بأن الصيادين يرمون هذه الاطئنان التي أعلنت عن رفعها ببلدية الكويت يوماً من الجون وهي منطقة ممنوع الصيد بها منذ صدور المرسوم الأميري 46/1980. وقال الاتحاد أن مثل هذه التصريحات تجعلنا نشعر بخيبة أمل كبيرة وتشعرنا بأن هناك اضطهاد للصيادين، ولجنة الصيد رغم أنها أحد أعمدة الأمن الغذائي الأساسي في البلد. وخلص الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك لرفض توجيه أي اتهامات له في هذا الشأن كما طالب الجهات المختصة بالوقوف على أسباب هذا النفوق وإعلانه بكل شفافية حتى يعطيه الجميع بدلاً من توجيه التهم جزافاً ودون سند من الحقيقة.



رفعها إلى مرادم النفايات



وضع الأسماك في أكياس محكمة



عمال البلدية يجمعون الأسماك النافقة